

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

CAR-2025-265247: رقم قرار

الصادر في الدعوى رقم: PC-2025-265247

المقاومة

ال المستأنف	من / المتهم
ال المستأنف ضدها	ضد / النيابة العامة

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:

إنه في يوم الأربعاء الموافق 01/10/2025م، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلسها بموجب قرار وزير المالية رقم 1446-106-99 بتاريخ 17/01/1446هـ، بحضور كل من:

الأستاذ / ...  
الأستاذ / ...  
الدكتور / ...

وذلك للنظر في الاستئناف المقدم على القرار الابتدائي رقم (CSR-2025-265) الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض، القاضي منطوقه بما يأتى:

"أولاً: إدانة المدعي عليه/ ... (هوية وطنية رقم ...) بالتهميـب الجمرـكي.

ثانياً: الإزام المدعي عليه/ ... (هوية وطنية رقم ...) بغرامة تعادل مثل قيمة المضبوطات.

ثالثاً: إلزام المدعي عليه/ ... (هوية وطنية رقم ...) بما يعادل قيمة وسيلة النقل المستخدمة والمعدة والمجهزة للتهريب.

#### **رابعاً: مصادرة المضبوطات محل التهريب.**

**خامساً: رد ما عدا ذلك من طلبات.**

وفي يوم الأربعاء بتاريخ 09/04/1447هـ، الموافق 01/10/2025م، وفي تمام الساعة (14:03) مسأءً، عقدت اللجنة  
الجموية الاستئنافية بالرياض جلستها وذلك عبر التواصل المرئي طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استناداً  
على ما جاء في البند رقم (1) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل اللجان الزكوية والخريبية والجموية الصادرة  
بالأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 08/04/1445هـ؛ للنظر في الاستئناف المقدم من ... على القرار رقم (-  
CSR-2025) وتاريخ 07/05/2025م، الصادر عن اللجنة الجموية الابتدائية الثانية بالرياض، وبعد الاطلاع على ملف القضية  
والاستئناف المقدم من قبل المستأنف، عليه قررت اللجنة قفل باب المراجعة.

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CAR-2025-265247

الصادر في الدعوى رقم: PC-2025-265247

### الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (41) بتاريخ 14/11/1423هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمالية الصادرة بالأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 1445/4/08هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

وحيث إنه بتأمل اللجنة الجمركية الاستئنافية لطلب الاستئناف المقدم تبين عدم استيفائه للبيانات الواجب إبرادها عند تقديم طلب الاستئناف، وحيث نصت المادة (الثامنة والأربعون) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمالية على أنه: " تطبق القواعد على جميع إجراءات الدعوى. وفيما لم يرد فيه نص، تطبق الدوائر ما نص عليه في نظام المرافعات الشرعية، ونظام الإجراءات الجزائية، ونظام المرافعات أمام ديوان المظالم، واللوائح والقرارات الصادرة في شأنها، وذلك بما لا يخالف طبيعة الدعوى، وبما لا يتعارض مع اختصاصات الدوائر، وصلاحياتها، وطبيعة عملها."، وما ورد في الفقرة (1) من المادة (188) من نظام المرافعات الشرعية التي تنص على أنه: "يحصل الاعتراض بطلب الاستئناف أو التدقيق، بمذكرة تودع لدى إدارة المحكمة التي أصدرت الحكم، مشتملة على بيان الحكم المعترض عليه، ورقمه، وتاريخه، والأسباب التي بني عليها الاعتراض، وطلبات المعترض، وتوقيعه، وتاريخ إيداع مذكرة الاعتراض."، واستناداً إلى ما تضمنته الفقرة (1) من المادة (188) من اللائحة التنفيذية لنظام المرافعات الشرعية من أن على المعترض أن يضمن مذكرة الاعتراض بياناته وبيانات الخصم وفق المادة (41) من نظام المرافعات، وأن عليه أن يوضع على كل ورقة من ورقاتها، وحيث إنه بمراجعة لائحة الاستئناف المقدمة من المستأنف تبين خلوها من اسم وصفة من قدمها، وحيث إن خلو الاستئناف من اسم وصفة من قدمه يتزعم معه التتحقق من أنه صادر من له حق طلب الاستئناف، لاسيما وأن مقدم طلب الاستئناف قد كرر في أكثر من موضع في لائحته المقدمة استخدام عبارة (موكلي)، مما يزيد الغموض حول مقدم الطلب، وحيث جرى الطلب بتاريخ 20/07/2025م من مقدم طلب الاستئناف إعادة إرفاق لائحة الاستئناف موقعه مع بيان الاسم والصفة النظامية، وإرفاق مستندات التمثيل إلا أنه لم يتجاوز، وهو ما يُعد مخالفاً لما استقر عليه العمل القضائي من ضرورة تحديد هوية وبيانات المستأنف في لائحة الاستئناف، الأمر الذي يتربّع عليه عدم قبول الاستئناف شكلاً، عليه فقد خلصت اللجنة بالإجماع إلى تقرير ما يأتي:

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CAR-2025-265247

الصادر في الدعوى رقم: PC-2025-265247

القرار

عدم قبول الاستئناف شكلاً.

ويُعد هذا القرار نهائياً؛ وفقاً لأحكام الفقرة (ثانياً) من الأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 1445/04/08هـ.

وصل اللهم وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين...،

عضو

الدكتور / ...

عضو

الأستاذ / ...

رئيس اللجنة

الأستاذ / ...

هذه الوثيقة رسمية مستخرجة من النظام، وموثقة إلكترونياً.